|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **ادارة عامه** | | | | Department |
| عبد العزيز محمد أحمد المخلافي | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية | | | | Thesis Title |
| **1425 هـ بغداد 2004م** | | | | Year |
| **سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية اليمنية بلغ عددها (5) مصارف . واستغرقت الدراسة المدة من عام 1998إلى عام 2002.**  **وقد استخدمت (9) مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات ، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة.**  **وقد تم إجراء تحليل هذه المؤشرات بهدف إبراز الدور الذي تمارسه هذه المؤشرات في تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي اليمني وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة المناسبة بين المخاطرة المصرفية والعائد وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف. إذ تم استخدام (3) مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة. أما مؤشرات العائد المصرفي التي تشير إلى قدرة المصارف على توليد العوائد، فقد استخدمت (9) مؤشرات هي: هامش الفائدة الصافي، وهامش صافي الدخل ، ومعدل دوران الموجودات ، ومعدل العائد على الموجودات ، ومضاعف الرافعة المالية ، ومعدل العائد على حق الملكية ، ومعدل العائد على الودائع ، ومعدل العائد على الأموال المتاحة ، ومعدل القوة الايرادية للموارد المتاحة.**  **وقد أظهرت نتائج تحليل هذه المؤشرات في المصارف عينة الدراسة تجسيد معظمها لنتائج تحليل مؤشرات المصارف العربية والأجنبية.**  **كما اظهر التحليل قبول فرضية الدراسة التي نصت على أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.**  وخلصت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها تجسيد نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في المصارف اليمنية عينة الدراسة مع نتائج تحليل المؤشرات نفسها لمصارف عربية وأجنبية ، كما توصلت إلى مجموعة توصيات أهمها ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير والخطوات الداخلية من قبل السلطات المالية والنقدية ومن قبل المصارف اليمنية ذاتها لتامين الالتزام بمقررات لجنة بازل2 الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، وذلك في إطار النظم المصرفية اليمنية، وكذلك اختيار الجدولة الزمنية المناسبة للتنفيذ. | | | | Abstract |